جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
بنابلس تنفذ أنشطة لحماية النساء
المعنفات في ظل جائحة كورونا

تقرير أعلامي - 2020

ضمن أنشطة مشروع "المساهمة في زيادة حماية ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والناجيات من العنف، وتعزيز التحول الاجتماعي لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي" الذي تنفذه جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في محافظة نابلس بدعم من مؤسسة اوتو بير ميللي الايطالية (OPM)، والذي يهدف إلى تعزيز الحماية وتقليل التهميش الذي تواجهه النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والناجيات من العنف، وتحويل المواقف الاجتماعية لتصبح قائمة على المساواة ومجابهة العنف؛ نفذت الجمعية بنابلس خلال فترة جائحة كورونا مجموعة أنشطة تراكمية ضمن ثلاثة محاور رئيسية. وقد شمل المحور الأول تعزيز وزيادة توافر خدمات الحماية الشاملة النوعية وخدمات إعادة تأهيل ضحايا العنف في محافظة نابلس. فبعد أن تم تحديد خارطة الخدمات التي تقدمها مؤسسات نظام التحويل والفئات التي تم استهدافها طوال فترة المشروع، تم تقديم مجموعة أنشطة ضمن هذا المحور ومنها: تقديم خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي لما مجموعه (53) منتفع ومنتفعة من خلال جلسات منتظمة بلغت (90) جلسة. و**عملت هذه الجلسات** على تقوية قدرات المنتفعات/ين في التعبير عن مشاعرهم/ن، وتطوير قدراتهم/ن على اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم/ن، وفتح أفاق تمكينية لبعض المنتفعات، كالتأهيل لدورات تدريبية تساهم في تحسين حياتهن وتحسن من أوضاعهن الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة قدرة المنتفعات/ين على تقييم احتياجاتهم/ن المختلفة، وتعزيز قدرتهم/ن على الحماية الذاتية، ومساعدة المنتفعين والمنتفعات على إيجاد مساحات آمنة للتعبير عن مشاعرهم/ن وصعوباتهم/ن، وتوفير الحماية للنساء المهددات بالقتل من خلال التشبيك والتنسيق مع المؤسسات الشريكة في نظام التحويل.

وشكلت الجمعية مجموعة تطويرية لبناء قدرات حساسة للنوع الاجتماعي بمشاركة (20) طالب/ة من جامعات القدس المفتوحة النجاح الوطنية من تخصصات مختلفة، حيث تم عقد عدة لقاءات لهذه المجموعة وهدفت إلى تنمية قدرات المشاركين/ات وتوسيع معرفتهم بمفاهيم ومصطلحات العنف، وتأثيره على حياة النساء، ورفع مستوى الوعي لديهم بأهمية الدور المجتمعي ودور طلبة العلوم الإنسانية في الوقاية من العنف الممارس ضد النساء. وعلى أثر ذلك قامت الجمعية بتنفيذ تدريب لهم/ن على مدار 4 أيام، بمواضيع: مساواة النوع الاجتماعي، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وآليات مواجهة العنف والتدخل وقت الأزمات والإسعافات النفسية الأولية. وكمخرج مباشر للتدريب، شاركت المتدربات بمجموعة من الأنشطة حيث قمن على اثر المعلومات التي اكتسبنها بتنفيذ عدد من الورش بمواضيع تتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والصحة النفسية والانتهاكات عبر شبكات التواصل الاجتماعي وبالتنسيق مع مؤسسات قاعدية وجمعيات نسوية ومنظمات المجتمع المدني. وقد سبق قيامهن بتنفيذ الورش تدريب لرفع قدراتهن في مهارات إدارة النقاش وكيفية الأعداد لتنفيذ ورش العمل واليات التنسيق وكيفية إدارة الوقت وكيفية مواجهة التحديات التي من الممكن حصولها أثناء تنفيذ ورش العمل. بالإضافة لذلك فقد ترك التدريب تأثيرا ايجابيا على المشاركات **من حيث** ازدياد المعرفة لدى المشاركين/ات بالمواضيع التي شملها التدريب، كما زاد وعيهم/ن بأهمية الحماية الذاتية والإجراءات المتبعة لتوفير الحماية للنساء اللواتي يواجهن العنف، وزادت معرفتهم/ن بخارطة المؤسسات الشريكة بنظام التحويل ودورها والخدمات التي تقدمها وإجراءاتها المتبعة مثل استقبال الحالات وتقييم الاحتياجات الأولية للنساء المعنفات. كما تطورت المهارات الشخصية والمهنية للمشاركين والمشاركات بالتدريب وأصبح لديهم/ن وعي أكبر في أهمية الصحة النفسية والرعاية الذاتية والمهنية، كما تطورت لديهم المعرفة بمفهوم الإسعافات النفسية الأولية.

وخلال فترة المشروع تم أيضا المشاركة في العديد من الاجتماعات التنسيقية التشبيكية على المستوى المحلي والوطني بمشاركة مؤسسات حكومية وأهلية وبعض هيئات الأمم المتحدة العاملة في فلسطين. فعلى مستوى الخدمات ساهمت هذه الاجتماعات في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للنساء المعنفات من خلال التعرف على الممارسات القائمة في ظل حالة الطوارئ الناشئة عن انتشار جائحة الكورونا، ووضع خطة طوارئ لمساعدة الأطفال في ظل أزمة كورونا ووضع خطة إعلامية توعوية للأطفال وأهاليهم خلال فترة الحجر المنزلي. أما على مستوى التنسيق والتشبيك فقد ساهمت هذه الاجتماعات في رفع مستوى التنسيق والتشبيك ما بين المؤسسات الشريكة في نظام التحويل الوطني من خلال التحاور حول أفق التعاون والتنسيق بين القطاع الأهلي والحكومي في هذا الإطار لتعزيز الحماية للنساء وضمان وصولهن للعدالة، ونقاش التحديات التي تواجه مقدمي الخدمات للنساء ضحايا العنف في القطاعين الحكومي والأهلي ورفع مستوى التنسيق فيما بينهم، بما في ذلك الضغط لمحاسبة مرتكبي العنف النساء والفتيات في ظل أزمة انتشار الكورونا. أما على المستوى السياساتي فقد ساهمت هذه الاجتماعات في الضغط والتأثير على الجهات الرسمية لتحسين الخدمات المقدمة للنساء المعنفات بما فيه تمثيل مؤسسات قطاع الصحة النفسية في لجان الطوارئ لضمان تقديم خدمات نفسية وإرشادية تكاملية عبر خطوط الإرشاد الهاتفي المجاني وتنفيذ خطة إعلامية لنشر الوعي بين الجمهور عن أزمة كورونا. ومن ابرز نتائج التأثير على الحكومة لتبني سياسات تحمي النساء المعنفات مشاركة الجمعية خلال فترة الطوارئ والحجر المنزلي باجتماعات لجنة الأشراف والتوجيه على البيوت الآمنة التي ترأسها وزارة التنمية الاجتماعية، حيث تم نقاش آليات رفع مستوى الحماية للنساء اللواتي يتوجهن لطلب الحماية ويلزمهن إجراءات صحية قبل الدخول للبيت الآمن، وكنتيجة فعلية لهذه الاجتماعات تم تهيئة أماكن لحجر النساء لمدة 14 يوم بحالة الحاجة لتقديم الحماية لهن وذلك قبل توجههن للبيوت الآمنة، بالإضافة إلى الاتفاق على تنفيذ أنشطة تفريغية للنساء المقيمات بالبيوت الامنة.

أما **المحور الثاني** فهو يتعلق بتعزيز القدرات المجتمعية لتخفيف ومواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي والتمييز وتشجيع التغيير المجتمعي فقد نفذت الجمعية عدة أنشطة ومن أبرزها: تنفيذ 18 ورشة توعية وجلسات حوارية من قبل عدد من المتدربين الذين تلقوا تدريب المجموعة التطويرية وتدريب الفئات الشبابية بمشاركة المثقفات الميدانيات ومرشدات الجمعية. واستفاد من هذه الورش والجلسات ما مجموعه 209 مشارك ومشاركة، وشملت المواضيع ذات صلة بمفاهيم النوع الاجتماعي والمساواة والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وتم تنفيذ هذه الورش بالتعاون مع عدد من المؤسسات القاعدية والغير حكومية والمجموعات التي تستهدفها الجمعية. ومن النتائج الفعلية لورش التوعية المجتمعية والجلسات الحوارية أنها ساهمت في زيادة معرفة المشاركين والمشاركات في الورش بمواضيع الصحة النفسية واليات الحماية الذاتية وزيادة الوعي والمعرفة بأهمية استخدام سلوكيات بديلة عن العنف وتعزيز الحوار داخل العائلة وزيادة المعرفة بخدمات المؤسسات التي تقدم تستهدف النساء المعنفات. كما ساهمت هذه الورش في رفع مستوى التنسيق ما بين المؤسسات التي تم تنفيذ الورش بالتعاون معها، بالإضافة إلى توجه العديد من النساء اللواتي شاركن بورش التوعية المجتمعية لطلب الخدمات الإرشادية سواء التي تقدمها الجمعية او مؤسسات أخرى.

تم أيضا تنفيذ (6) جلسات تدريبية بمواضيع: جنسانية الفرد والأسرة ارتباطا بمفاهيم النوع الاجتماعي، ومساواة النوع الاجتماعي والمنهجيات العملية لدمج قضايا النوع الاجتماعي، والعنف المبني على النوع الاجتماعي والقيادة والحوار. هذا واستفاد من التدريب (19) شاب وشابة من طلبة جامعات وخريجات جدد، وهدف التدريب الى زيادة معرفة الشباب والشابات في المواضيع المطروحة وفهم قضايا المساواة والعنف المبني على النوع الاجتماعي بصورة عميقة وإكساب الشباب والشابات المشاركين بالتدريب مهارات قيادية وحوارية تمكنهم/ن من لعب دور فاعل في إحداث التغيير المجتمعي فيما يخص قضايا النوع الاجتماعي.

ترك التدريب أثرا ايجابيا على المشاركين والمشاركات حيث عبروا في نهاية التدريب عن مدى استفادتهم/ن من حيث اكتساب المعارف وتطور المهارات مما انعكس إيجابا على قدراتهم المهنية والعملية بحيث أصبحوا أكثر حساسية لقضايا النوع الاجتماعي وأصبح لديهم/ن الاستعداد للدفاع عن هذه القضايا في مجتمعاتهم/ن المحلية، علما أن إحدى مخرجات التدريب الأساسية شملت قيام المتدربين والمتدربات من الفئات الشبابية بنقل المعلومات المكتسبة لفئات أخرى من خلال مشاركتهم/ن في تيسير عدد من الجلسات الحوارية حول مساواة النوع الاجتماعي، إلى جانب التزامهم/ن ببرنامج إشراف للشباب والشابات قامت بتنفيذه الجمعية لمتابعة دورهم/ن كجهات فاعلة للتغيير المجتمعي بإشراف خبيرة في قضايا النوع الاجتماعي.

أما **المحور الثالث** فيتعلق بزيادة وعي أصحاب الواجب والمؤثرين حول مساواة النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والمشاركة المجتمعية. وقد نفذت الجمعية عدة أنشطة تتلخص في: تنفيذ جلسة حوارية شبابية بموضوع قانون حماية الأسرة من العنف عبر تقنية زووم شارك فيها ما مجموعه (25) شاب وشابة. واستضافت الجلسة عدة متحدثات لاستعراض بنود وفلسفة وأهداف مسودة القانون وأهمية إقراره لما في ذلك من أهمية في إيجاد الحماية اللازمة لكافة أفراد الأسرة. و**خرجت الجلسة بعدة توصيات ومن أبرزها** ضرورة الإسراع في إقرار قانون حماية الأسرة من العنف وإخراجه لحيز التطبيق، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية خلق حوار مجتمعي هادئ يراعي قواعد احترام الرأي والرأي الآخر بعيدا عما نشهده من حملة تشويه للقانون، وضرورة قيام الشباب والأحزاب السياسية ومختلف القطاعات الديمقراطية المناصرة لقضايا النساء بتوعية الجمهور بأهمية هذا القانون والضغط من اجل إقراره. **ومن مخرجات الجلسة النقاشية**؛ تقوية مهارات الحوار والنقاش العملية عند الشباب المشاركين حيث تشجع غالبيتهم على الاستعداد للمشاركة في فتح حوارات مجتمعية حول أهمية إصدار قانون حماية الأسرة من العنف خاصة بين الأوساط الشبابية. بالإضافة إلى تنفيذ حملة إعلامية للتروج لمساواة النوع الاجتماعي ومجابهة العنف المبني على النوع الاجتماعي وشملت منشورات على الفيس بوك وعدة حلقات إذاعية وأنشطة ضغط وتأثير على صناع القرار لتبني سياسات حماية للنساء والفتيات.